

السلطات الجزائرية تواصل حجب المواقع الإلكترونية



وصول أسرع للأخبار عبر المواقع الإلكترونية

الذي يقبع في السجن منذ 27 مارس، ومنذ توقف تظاهرات الحراك بسبب انتشار وباء كورونا المستجد، نذرت منظمات حقوقية ومواطنون بـ"وقف مقاضاة نشطاء الحراك، والمتظاهرين، والصحافيين". وحذرت من "تعرض صحتهم للخطر بسبب مخاطر نقشي الوباء في السجن وأماكن الاحتجاز".

المواقع المحظورة غطت تطورات فايرس كورونا في الجزائر إلى جانب تغطيتها للاحتجاجات الشعبية

وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، حذرت عدة منظمات غير حكومية وأحزاب، السلطات الجزائرية على إنهاء الملاحقات القضائية والإفراج عن الصحافيين المسجونين، بمن فيهم خالد درارني الذي أصبح رمز النضال من أجل حرية الصحافة. ويوجد أيضا الصحافي سفيان مراكنسي مراسل تلفزيون الميادين اللباني، وكذلك الصحافي بلقاسم جبر العامل في تلفزيون الشروق الجزائري. واحتلت الجزائر المركز 146 (من أصل 180) في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2020 الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود.

الجزائر - قامت السلطات الجزائرية بـ"حجب" الموقع الإخباري الناطق بالفرنسية "لوماتان دالجيري" الثلاثاء، بحسب ما أفادت إدارة الموقع التي نددت بالاعتداء على حرية الصحافة في البلاد، حيث سبق أن أعلنت العديد من وسائل الإعلام على الإنترنت حجبها مؤخرا.

وجاء في بيان إدارة الموقع "يد الرقيب لا ترتجف (...). موقع لوماتان دالجيري هدف حجب مقسّن" رافضة "الاحتياط" ومدح الماسكين بالسلطة والتقرب منها من أجل المصلحة".

وبالنسبة لإدارة الموقع فإن هذا الحظر "هو سمة أولئك الذين يعتبرون حرية الصحافة أمرا شكليا" لأولئك الذين "يتصورون حرية الصحافة فقط في العبودية".

ونددت بـ"ممارسات بائدة" من طرف السلطات.

وفي تغريدة على حسابها في تويتر، دعت منظمة "مراسلون بلا حدود" السلطات إلى "التوقف عن مضايقة وسائل الإعلام على الإنترنت التي لا تتفق معها والسماح مجددا للجزائريين بالوصول إلى هذا الموقع الإخباري المستقل".

ووفقا لبيان صادر عن الموقعين وحسب ما أوردته تقارير الأنباء، تعرّضت العديد من وسائل الإعلام التي تبيت عبر الإنترنت للحجب على متصفحها من الجزائر. حيث حظرت السلطات في التاسع من أبريل الماضي موقع "مغرب إيميرجنت" بالإضافة إلى موقع الإذاعة الشريك له "راديو ام".

ووفقا لما أفاد به تقرير صادر عن الموقع ومؤسسه الصحافي والمناصر لحرية الصحافة بوزيد إشعلان، في 19 أبريل الماضي، حظرت السلطات الموقع الإلكتروني الإخباري "انترلين".

وحسب وكالة الأنباء الجزائرية، في اليوم نفسه، وافق مجلس الوزراء على قانون معدّل لقانون العقوبات الجزائري بحيث يجرم مخالفة قواعد الحظر التي فرضتها الحكومة في ما يتعلق بفايروس كوفيد - 19 ونشر "أخبار كاذبة" تضر بالوحدة الوطنية.

وفي حال إدانة أي شخص بهذه التهم بموجب هذا القانون الذي لا يميز بين التقارير الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من

تركيا تواجه التلاعب بالعملة بخنق الصحافة الاقتصادية

المعلومات عن تدهور الليرة تصنف أخبارا مضللة



نشرة مراقبة

في دول الحزب الواحد مثل إيران وكوريا الشمالية والصين التي سيطرت على وسائل التواصل الاجتماعي. ما يعنيه هذا هو نهاية منصات المراسلة مثل واتساب".

وأضاف أن "الهدف الحقيقي وراء القانون هو القضاء على الحريات في العديد من المجالات التي لا علاقة لها بهذا الوباء".

ويعيد مناخ الرعب السائد في البلاد هذه الأيام إلى الأذهان المناخ الذي ساد في أعقاب محاولة الانقلاب في يوليو 2016، عندما شنت حكومة أردوغان حملة غير مسبوقة على الشخصيات المعارضة وعلى منتقديها من المستقلين، واتهمتهم بالتواطؤ مع الانقلابيين، أو إقامة صلات مشبوهة معهم، أو الاشتراك في محاولة الانقلاب، أو التخطيط لها.

كما اتهمت العديد من المعارضين في تلك الأثناء بالخيانة، وقمعت وسائل الإعلام، وضيق على الحريات العامة، والصحافة بشكل غير مسبوق، حيث تم سجن العشرات من الصحافيين أو مضايقتهم بسبب الطعون القانونية، وتم إغلاق أكثر من 200 وسيلة إعلامية، واضطرت وسائل الإعلام الناقدة للحكومة التي يمكنها البقاء على قيد الحياة، إلى الرقابة الذاتية.

وذكر تقرير موقع دويتشه فيله الألماني، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يستغل جانحة كورونا مخاوف بشأن قدرة تركيا على مواجهة أزمة عملة أخرى.

وهاجم أردوغان الصحيفة بشدة وقال "لا يهم ما تفعلونه ولا يهم أي عناوين تستخدمونها في صحفكم، تركيا سوف تبقى قوية وسوف تستمر في طريقها وتنمو لتكون أقوى".

وتابع "أقول لفايننشال تايمز، ماذا تعلمون عن تركيا التي تستضيف 4 ملايين لاجئ؟"، مضيفا "كم لاجئ تستضيفه بلادكم؟ انهضوا لكتابة تقرير عن ذلك".

والشهر الماضي تم عرض مشروع قانون شمل 63 مادة، قدمه نائب الرئيس التركي للبرلمان للتعامل مع جائحة كورونا. وبين هذه المواد تم إدراج تعديل سيخضع شبكات التواصل الاجتماعي لسيطرة الدولة، بما في ذلك الشركات المالية العملاقة مثل تويتر ويوتيوب وواتساب.

وقال أردوغان توبراك، نائب حزب الشعب الجمهوري المعارض "إن ما يحاولون فعله هو بالضبط ما يحدث

أوجدت السلطات التركية طريقة جديدة لمواجهة الأخبار والتقارير الإعلامية التي تتحدث عن الوضع الاقتصادي في البلاد وتدهور العملة، بتصنيفها ضمن المعلومات المضللة أو الخاطئة حول تمويل الأصول.

ووضعت هيئة الرقابة المصرفية في تركيا تعريفات جديدة لمصطلح التلاعب بالعملة، أدرجت ضمنه ما تسميه بمعلومات مضللة أو خاطئة حول تمويل الأصول، ما يعني قيودا جديدة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في تناول الشأن الاقتصادي خصوصا بعد الانتقادات التركية المتزايدة للتقارير الصحافية التي تتحدث عن تدهور الليرة.

ووفقا لنص اللائحة المنشورة في الجرائد الرسمية التركية، في 7 مايو الجاري، صادقت السلطات التركية على لائحة مصرفية جديدة تفرض غرامات على نشر المعلومات التي وفقا لها "من شأنها إلحاق الضرر بالنظام المالي وتؤدي إلى مخاطر نظامية بسبب فقدان الثقة في النظام المالي".

وأثارت هذه الإجراءات مخاوف الصحافيين والمنظمات المعنية بحرية الصحافة، نظرا لما قد تتسبب به من مضايقة وملاحقة لوسائل الإعلام التي تتناول الشأن الاقتصادي.

وقالت لجنة حماية الصحافيين الإثنين إنه يتعين على السلطات التركية تعديل اللوائح المالية التي تم إقرارها مؤخرا لضمان عدم إمكانية استخدامها ضد الصحافيين.

وأفاد غولنوزا سعيد، منسق برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في لجنة حماية الصحافيين في نيويورك "إن الغموض الذي يكتنف التنظيمات المصرفية الجديدة في تركيا، إلى جانب الطبيعة التعسفية في تحديد التقارير الإعلامية التي قد تضر بالنظام المصرفي في البلاد، يهددان الصحافة المستقلة التي تتحدث عن اقتصاد البلاد".

وأضاف سعيد "يتعين على السلطات التركية أن تراجع القواعد التنظيمية وأن تضمن للصحافيين الذين يغطون أمور الاقتصاد والتمويل أن يمارسوا عملهم بحرية ودون خوف من الانتقام".

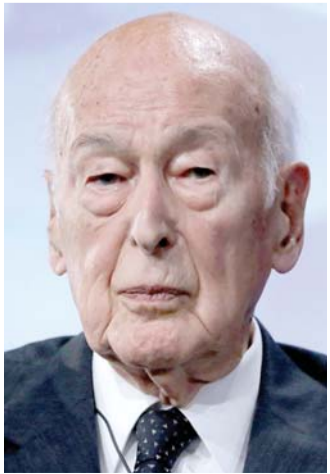
ويرى متابعون أن السلطات التركية تهدف إلى تقييد التقارير الإعلامية المحلية بعد انتقادات واسعة وجهتها للحكومة بسبب طريقتها في إدارة الأزمة الاقتصادية، إضافة إلى التقارير الإخبارية الدولية بهذا الشأن.

التحقيق مع رئيس فرنسي أسبق لاتهامه بالتحرش بصحافية

إنه لمس مؤخرتها مرة أخرى، ثم تبعها ولمسها مرة أخرى وهي تحاول الابتعاد.

وبحسب ما ورد، قالت المراسلة "حاولت أن أرفع هذه اليد عني، ولم أنجح، وفوجئت بأنه كان قويا"، ووصفت الحادث لاحقا بأنه "مزعج للغاية".

وقاد ديستان بلاده من عام 1974 حتى عام 1981، وهو أطول رئيس فرنسي عمرا في التاريخ. وخلال فترة ولايته شرع الإجهاد، وبسط من إجراءات الطلاق، وخفض سن الاقتراع في الانتخابات إلى 18 عاما. وهو حاليا عضو في المجلس الدستوري للبلاد، الذي يختص ببحث ما إذا كانت القوانين الجديدة متوافقة مع الدستور، كما أنه عضو في الأكاديمية الفرنسية التي تحمي اللغة الفرنسية.



جيسكار ديستان ينفي علمه بشكوى الصحافية

وبعد إنهاء الحوار، قالت المراسلة إنها طلبت من ديستان التقاط صورة معها ومع الفريق، وزعمت أنه وضع ذراعه حول خصرها قبل أن يحركه إلى الأسفل ويضعه على مؤخرتها. وقالت إنها لم تكن قادرة على دفع يده بعيدا.

محمي الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان (94 عاما) قال إن موكله ليس لديه علم بشكوى تحرش جنسي

وبعد ذلك اقترح الرئيس السابق عليهم أن يشاهدوا الصور على جدار مكتبه. خلال هذا الوقت قالت المراسلة



جيسكار ديستان ينفي علمه بشكوى الصحافية

باريس - قال مكتب المدعي العام في باريس الإثنين إنه فتح تحقيقا بشأن اتهامات وجهتها صحافية ألمانية للرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان بالتحرش الجنسي. وجاء هذا التطور بعد أيام من ادعاء الصحافية الألمانية أن كارثين ستراك أن جيسكار ديستان أمسك بباردافها عدة مرات بعد مقابلة أجرتها معه في باريس في ديسمبر 2018.

وقدمت ستراك وهي مراسلة لإذاعة غرب ألمانيا شكوى جنائية في فرنسا ضد جيسكار ديستان والذي كان رئيسا لفرنسا من عام 1974 وحتى عام 1981. وقال محامي ديستان، جان مارك فيديدا، إن موكله ليس لديه علم بشكوى تحرش جنسي قدمتها صحافية ألمانية. وأضاف فيديدا أن الرئيس السابق لا يتذكر الأحداث التي وصفتها ستراك ولا يعرف أي شيء عن الشكوى القانونية.

وقالت الصحافية الألمانية إن حركة "مي تو" العالمية، التي سلطت الضوء على التحرش الجنسي والاعتداء على النساء في العالم، لها تأثيرها للإعلان عما تعرضت له، وأضافت أنها قررت أن تروي القصة لأنها تعتقد أن "الناس يجب أن يعرفوا أن رئيسا فرنسيا سابقا تحرش بي جنسيا".

وكانت صحيفتا لوموند الفرنسية وسودويتشه تسايونج الألمانية أول من تحدث عن هذه الاتهامات الأسبوع الماضي.

وسافرت الصحافية ستريك (37 عاما) إلى باريس في ديسمبر 2018 لمقابلة ديستان أثناء عمله لصالح شبكة التلفزيون الألمانية.